

الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في الحراك الشعبي في الأردن وأثرها في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية

الدكتور: ذياب البداينة
جامعة قطر - قطر

الدكتورة: خولة الحسن
مركز ابن خلدون للدراسات والابحاث - الأردن

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية. كما تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي. تكونت عينة الدراسة من عينة قصدية من (821) فردا من المشاركين في الحراك الشعبي الأردني في (12) محافظة. ولتحقيق أهداف الدراسة وجمع بياناتها، تم استخدام الاداة التي طورها البداينة (2010) الخاص بمدركات الفساد، والمعتمدة على المقاييس الدولية مثل فهرس مدركات الفساد (CPI).

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ($F=2.8, \alpha=0.001$). كانت غالبية المشاركين من الذكور (78%) وبمتوسط عمر (40) سنة، وجامعيون (51%)، وبلا عمل (15%) وانهم ينتمون لتيار الاصلاح (30%)، منهم (16%) حزيون و(17%) وسطيون. الانتشار الجغرافي. حيث يوجد حراك في كل محافظة ومدنية وقرية وبادية، حتى ضمن العشيرة الواحدة مثل: حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، التجمع الشعبي للاصلاح، حراك حي الطفيلة، تجمع جبل عجلون، الحراك الوطني للاصلاح، الحراك الشرقي، وغيرها من الحركات والتجمعات والائتلافات. اما الأهداف الوطنية. فقد ركزت على: محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبياً، والسعي نحو الاصلاح الشامل. والاستقلالية. وتمثلت بعدم وجود اطار موحد ناظم للحركات الشعبية أو قيادة عليا تنسيقية، مع أن هناك تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحركات، فكل حراك (حزبي، أو شبابي، أو اصلاحي، أو نقابي، له استقلالية خاصة به. والاستمرارية. يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة، وفي بعض الأحيان يتم عمل اعتصامات ومظاهرات ليلية. اما النوعية. حيث أنه ولأول مرة يشترك المتقاعدون العسكريين في الحركات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين. أما الاستجابة الشرطية. لقد استخدم الامن العام عقيدة جديدة ومناسبة في التعامل مع الحراك الشعبي تمثلت بسياسة الأمن الناعم مع المتظاهرين والمحتجين. وكانت وسائط التواصل. حيث يتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك، والدعوة لتنفيذ الاعتصامات والاحتجاجات، ورفع الشعارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك (Face Book) وتويتر (Twitter). أما التنظيم. حيث يوجد العديد من المبادرات الشبابية الذاتية في تنفيذ حملات محاربة الفساد، والمطالبة بالاصلاح، والاحتجاج والاعتصام بطريقة حضارية وسلمية مثل "الحملة الاردنية للتغيير جابين" و "الحملة الوطنية الاردنية للتغيير" و "الحملة الوطنية لمكافحة الفساد"، أما الاستجابة الأمنية: ظهرت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك الشعبي منها: شيطنة الحراك، وايجاد مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

المقدمة

يعد الفساد اهم المحركات في الحراك الشعبي في بلدان الربيع العربي، ويمكن القول أن تضخم مشكلة الفساد بالاضافة إلى مشكلات أخرى كالفقر والبطالة وغياب العدالة ساهمت في اسقاط بعض أنظمة السياسة العربية. وفي الاردن تعد المطالبات الشعبية بمكافحة الفساد الجامع المشترك بين الحركات الشعبية في جميع المحافظات الاردنية، وقد قامت الحركات الشعبية والاجتماعية بالتصدي لهذه الظاهرة ومكافحة تغولها والمطالبة بمحاكمة القائمين على الفساد واسترجاع ما تم سلبه من مقدرات وثروات البلد. وقد أشار تقرير أمني أردني إلى وجود 4100 اعتصام منذ بداية عام 2011 (وكالة جراسا الإخبارية، 2011/12/19) تطالب بمحاربة الفساد والبدء بإصلاحات سياسية وتفعيل الجهود الحكومية لمكافحة الفساد وتقديم الفاسدين إلى المحاكم المختصة.

بدأ الحراك الشعبي في الأردن قبل ما يسمى بالربيع العربي حيث بدأ في الجنوب وتحديداً في مدينة معان ومن ثم في محافظة الطفيلة وامتد إلى مناطق أخرى، وتشكلت أحزاب ومنظمات تنادي بالإصلاح ومحاربة الفساد، مثل التجمع الوطني للإصلاح، حيث يعد الحراك الشعبي في مرحلته الفتية، فقد بدأ الحراك بالتنامي وارتفاع وتيرة الهتافات والاحتجاجات مطالباً بمكافحة الفساد منذ بداية عام 2011 وإن كانت هناك بعض المطالبات والاحتجاجات في أعوام سابقة مثل 1989 والتي تعرف "بهبة نيسان" والاحتجاجات عام 1996 ضد رفع أسعار الخبز والسلع الأساسية التي تمس موضوع الأمن الغذائي للمواطن الأردني والتي انطلقت من جنوب الأردن، تحديداً مدينة الطفيلة ومعان والكرك.

يشير مصطلح الفساد إلى وجود حالات انتهاك في النزاهة، وله معاني عديدة وفق السياق الذي تقع فيه حادثة الفساد، فيكون الفساد في السلع أو الاخلاق أو التعامل بين أفراد المجتمع أو التعامل السلطوي وتنفيذ الواجبات والمهام. ويعرف معجم أوكسفورد الإنكليزي الفساد بأنه "انحراف أو تدمير

النزاهة في أداء الوظائف العامة من خلال الرشوة والمحاباة" (Oxford, 2006). وقد يعنى الفساد "التلف" إذا ارتبط المعنى بسلعة ما، وهو لفظ شامل لكافة النواحي السلبية في الحياة، قال ابن منظور : "الفساد نقيض الصلاح" وتقاسد القوم بمعنى تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصي عليه، والمفسدة.

ويضعف الفساد في القدرة المؤسسية للحكومة، لأنه يؤدي إلى إهمال إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فقد يؤدي الفساد لبيع وشراء المناصب الرسمية كما ويؤدي الفساد إلى تقويض شرعية القيم الديمقراطية للمجتمع، كالثقة والتسامح والعدل والمساواة، إضافة إلى شعور عامة الشعب بالظلم والاضطهاد، جراء عدم الحصول على الفرص المتكافئة والحق في الحياة الكريمة وحق المواطنة. وتعد المطالبة بمحاربة الفساد الجامع المشترك بين دول ما عرف بالربيع العربي، حيث لوحظ في عام 2012 ارتفاع وتيرة الاحتجاجات والاعتصامات والمطالبة بالإصلاحات على كافة الأصعدة في بعض البلدان ومنها الأردن وفي معظم محافظاتهما، وقد شغلت الشعارات المنادية بمحاربة الفساد المساحة الكبرى لدى المتظاهرين والمحتجين في مسيرات الحراك الشعبي الاردني.

كما أظهر تقرير الفساد لعام 2011 المعروف باسم باروميتر الفساد العالمي (The Global Corruption Barometer) 2011 أن الأحزاب السياسية هي أكثر المؤسسات فساداً على مستوى البلدان التي شملها التقرير، يليها البرلمان/ التشريعات، ثم الشرطة بنسبة 55%، يتبعها فئة موظفين الدولة (الخدمة المدنية)، ثم الجهاز القضائي. كما أشار التقرير إلى أن ثلاثة أرباع الأشخاص حول العالم يعتقدوا أنه بإمكانهم أن يحدثوا فرقاً في مكافحة الفساد، وأن أربع أخماس الناس حول العالم قد دعموا زميل أو صديق لهم في مكافحة الفساد، وأن أكثر من ثلاث أرباع الأشخاص حول العالم قد قاموا بالإبلاغ عن حادثة فساد، وأن نصف الأشخاص حول العالم لا يعتقدوا بأن الجهود الحكومية فاعلة في مكافحة الفساد.

وعند مقارنة مؤشر الفساد في البلدان العربية للعام (2011) وفق منظمة الشفافية الدولية نجد أن متوسط الاردن على مؤشر مدركات الفساد هو (4.5) بترتيب الخامس عربياً و(56) دولياً ضمن (182) تم تقييمها وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية، وهو تقرير

الجدول رقم (1)

ترتيب الدول العربية في مدركات الفساد للعام 2011

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	مؤشر الفساد
قطر	1	22	7.2
الامارات العربية	2	28	6.8
سلطنة عمان	3	50	4.8
الكويت	4	54	4.6
الاردن	5	56	4.5
السعودية	6	57	4.4
تونس	7	73	3.8
المغرب	8	80	3.4
جيبوتي	9	100	3
الجزائر	10	112	2.9
مصر	10	112	2.9
سوريا	11	129	2.6
لبنان	12	134	2.5
موريتانيا	13	143	2.4
اليمن	14	164	2.1
تشاد	15	168	2.0
ليبيا	15	168	2.0
العراق	16	175	1.8
السودان	17	177	1.6
الصومال	18	182	1.0

المصدر: منظمة الشفافية الدولية/2011

* الجدول من عمل الباحثين

ينشر سنوياً منذ عام 1995، حيث أنه كلما زادت قيمة المؤشر في الدولة تكون أقل فساداً والعكس بالعكس، فالمقياس من (0-9) يعني الأكثر فساداً ومن (10-9) يعني الأقل فساداً. والجدول رقم (1) يبين ترتيب الدول العربية للعام تصاعدياً لعام 2011 حسب منظمة الشفافية الدولية حيث شمل المسح (20) دولة عربية.

قام مركز الشفافية الاردني بإعداد دراسة لمقارنة الاردن مع باقي البلدان وحصر نسب مدركات الفساد في الاردن بناءً على المعلومات والبيانات الواردة في تقرير منظمة الشفافية الدولية، والجدول رقم (2) يبين وضع الاردن خلال الاعوام (2001 - 2011) من حيث نتيجة المؤشر والترتيب

العربي والدولي وعدد الدول التي تم تقييمها، حيث كان مؤشر مدركات الفساد في الاردن لعام 2001 (4.9) من (10) وارتفع في عام 2005 إلى (5.7) ليعود بعدها إلى الانخفاض إلى (5.0) في عام 2009 ويستمر بالانخفاض إلى (4.5) في عام 2011.

الجدول رقم (2)

مدركات الفساد في الاردن للاعوام 2001 - 2011

السنة	المؤشر	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	عدد الدول التي تم تقييمها
2001	4.9	2	37	91
2002	4.5	2	40	102
2003	4.6	6	43	133
2004	5.3	4	37	145
2005	5.7	5	37	158
2006	5.3	5	40	163
2007	4.7	5	53	179
2008	5.1	5	47	180
2009	5.0	5	49	180
2010	4.7	5	50	178
2011	4.5	6	56	182

المصدر: مركز الشفافية الاردني، 2012

مشكلة الدراسة:

شكلت المناداة بمحاربة الفساد وتقديم رموزه للمحاكمة، وطرح أسماء الفاسدين ضمن الشعارات، وتكونت الهازيج التي تنادي بمكافحة الفساد حتى أصبحت جزء من ثقافة الحراك الشعبي اليومية. تنامي عدد الحركات الاجتماعية في الأردن عمودياً وافقياً، فزاد عدد الحركات الشعبية وزادت أعداد المظاهرات وأعداد المشاركين، وشملت المطالبات قضايا غير مسبقة من مثل المناداة بمحاكمة أشخاص معينين، وانتقاد الملك والملكة وأسرتها، وشكلت المناداة بمحاربة

الفساد الجامع المشترك الأكبر لهذه الحركات، وعلى سقوف المطالبات الشعبية بمحاكمة رموز الفساد وأعوانه، واستجاب جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بقوله "إن كان ابني فاسداً فحاكموه" في رسالة ملكية على أن محاربة الفساد تحظى بأولوية وطنية ودعم ملكي، وما محاكمة مدير المخابرات الأسبق إلا أحد المؤشرات على استفحال الفساد في مؤسسات الدولة، ودليل على جدية الدولة في محاربة الفساد والمفسدين. والسؤال المتداول محلياً، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية. كما تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي.

أهمية الدراسة:

كانت هذه أنها الدراسة العلمية الأولى التي تدرس الحراك الشعبي الأردني من خلال تحديد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للحراك الشعبي الأردني. كما أن لهذه الدراسة مضامين تتعلق برسم السياسات الاجتماعية والأمنية والاقتصادية للمجتمع الأردني وتصميم البرامج الموجه إلى الشباب وإلى فئات الحراك الشعبي، وتساعد في فهم ظاهرة الفساد في الأردن وخصائصه وخصائص الحراك الشعبي الاجتماعية أو الاقتصادية وغيرها. إضافة إلى أنها تمثل مجالاً جديداً واقعياً وتطبيقياً للبحث الاجتماعي في الأردن وفي المنطقة العربية لدراسة المشكلات الاجتماعية وتفتح باب جديد للباحثين في هذين الجانبين الهامين الحراك الشعبي والفساد.

أسئلة الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الاجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي الأردني؟
2. أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة البداينة (Al-badayneh, 2010)، حول التنمية البشرية والسلام والفساد والارهاب في العالم العربي، لمعرفة العلاقة ما بين التنمية البشرية والسلام والفساد وحوادث الارهاب في العالم العربي خلال الفترة ما بين (1970 - 2007)، حيث استندت الدراسة إلى بيانات دولية معتمدة شكلت (22) دولة عربية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين العدد الاجمالي لحوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها، وقيمة التنمية البشرية، وفهرس الفقر الانساني، ومتوسط عدم المساواة بين الجنسين. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين فهرس السلام والعدد الاجمالي لحوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها. وأشارت إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين جميع مقاييس الفساد، والحرية، وضبط الفساد، ومؤشر مدركات الفساد، مع العدد الاجمالي لحوادث الارهاب. اضافة إلى أن هذه الدراسة قد بينت وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الحوادث الارهابية والبطالة لدى الشباب العربي، وأن حوادث الارهاب والوفيات الناجمة عنها تختلف وفقاً لمؤشر التنمية البشرية.

وفي دراسة الشمري(2010)هدفت الدراسة بالتعرف على اتجاهات الموظفين العاملين في القطاع العام في منطقة تبوك نحو أسباب الفساد المالي والإداري المتعلقة بجرائم الرشوة والمحسوبية والوساطة، والتعرف إلى أكثر صور الفساد الإداري انتشاراً في البيئة الإدارية، وعلى الأسباب التي تحد من كشف أعمال الفساد التي تحدث في موقع العمل الرسمي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي، بوساطة أداة الاستمارة المغلقة، التي تم جمعها من خلال عينة الدراسة البالغ حجمها 130 موظفاً حكومياً من كافة قطاعات الدولة في منطقة تبوك، كما تم استخدام الأسلوب الإحصائي الوصفي وتحليل التباين الأحادي للإجابة عن أسئلة الدراسة.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر أشكال الفساد انتشاراً بين الموظفين كانت: إساءة استخدام الوظيفة العامة، ثم قيام الموظف العام بالتحيز والمحاباة، ثم تلقي الرشوة، فالاختلاس، ثم إهدار الممتلكات العامة، فالتقصير بأداء العمل، فالتزوير والابتزاز. وكانت اتجاهات الموظفين الحكوميينمرتفعة نحو جميع فقرات أسباب الفساد، وأهم أسباب الفساد: عدم وجود واجبات وظيفية

محددة للموظف من قبل الإدارة يجب عليه تأديتها، وعدم قيام المؤسسات الحكومية بعقد الندوات والبرامج للتثقيف الوظيفي حول الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية. أما أهم الأسباب التي تمنع الموظف من الكشف عن وجود الفساد الإداري في المؤسسة التي يعمل فيها؛ فقد كانت عدم وجود حماية مناسبة للموظف والخوف من العقاب والانتقام. وأظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha \leq 0.05$) بين تصورات المبحوثين نحو أسباب الفساد الإداري والمالي تعزى إلى اختلاف النوع الاجتماعي للمبحوث، بينما تبين وجود فروق معنوية عند ($\alpha \leq 0.05$) في درجة التصورات بوجود جريمة إهدار الممتلكات العامة؛ فقد كانت تصورات الذكور أعلى من الإناث، بينما كانت الإناث أكثر شعوراً بوجود جريمة التحيز والمحاباة في العمل. كما تبين وجود علاقة ارتباط معنوية وعكسية بين مستوى تعليم الموظف ودرجة الإقرار بوجود جريمة الرشوة، وعلاقة طردية مع الإقرار بوجود جريمة التحيز والمحاباة، ووجود علاقة ارتباط معنوية وطردية بين مستوى عمر الموظف وعدد سنوات الخبرة لديه مع الإقرار بوجود جريمة إهدار الممتلكات العامة.

وفي دراسة للعتيبي (2012)، بعنوان: "دور أعمال الحكومة الإلكترونية في الحد من جرائم الفساد الإداري: دراسة ميدانية على موظفي القطاع العام في المملكة العربية السعودية" وقد هدفت إلى تعرف تصورات العاملين في القطاع العام السعودي نحو مستويات الفساد الإداري في القطاع العام، ودور الحكومة الإلكترونية في الحد منها، ومستوى جاهزية العاملين، ودرجة فاعلية تطبيقها في هذه المؤسسات، وتحديد العلاقة بين مستوى هذه التصورات مع الوظيفية والديمقراطية لهم. وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، واشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين العاملين جميعهم في الجهاز الحكومي السعودي القادرين على التعبير عن معتقداتهم نحو أهداف الدراسة، معتمداً على عينة قوامها 350 موظف، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختبار معامل ارتباط كندال، تم التوصل إلى أن مستوى التصورات نحو كل من: درجة وجود الفساد الإداري في المؤسسات العامة، ودور الحكومة الإلكترونية في الحد منه مرتفعاً. وكانت درجة التصورات عند العاملين في المؤسسات الحكومية السعودية نحو الدور الإيجابي والفعال للحكومة الإلكترونية في الحد من مظاهر الفساد الإداري المنتشر في مؤسساتهم والسيطرة عليها مرتفعاً. وتوصلت الدراسة إلى أن الذكور والذين يسكنون المدن وذوي الأعمار والمستويات التعليمية

والوظيفية والخبرة العملية المرتفعة أقل شعوراً بوجود مظاهر الفساد الإداري في مؤسساتهم وأكثر تفاؤلاً نحو دور الحكومة الإلكترونية في الحد من الفساد الإداري في حال وجوده.

وفي دراسة للصريرة (2010) هدفت تعرف مستوى اتجاهات النخب الأردنية نحو الدرجة العامة لوجود الفساد الإداري والمالي في المؤسسات الأردنية العامة، وتحديد أكثر عناصر الفساد الإداري والمالي أهمية في تأثيرها على مستوى الاتجاهات العامة لمستوى الفساد، وأثر العوامل الديموغرافية والوظيفية في اختلاف اتجاهاتهم، تم الاعتماد على منهجية المسح الاجتماعي الميداني بالعينة من خلال المقابلة الشخصية والمراسلة بوساطة استبانة أعدت لهذا الغرض. وتكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من النخب الأردنية، وهم: أعضاء مجلسي الأعيان، والنواب العاملون، والوزراء العاملون، وأعضاء مجالس النقابات ممثلة بنقابتي المهندسين، والمحامين. وبلاستعانة بأسلوب العينة العشوائية البسيط تم سحب عينة حجمها 388 وحدة معاينة من المجتمع المستهدف. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاتجاه العام للنخب في الأردن لجميع العناصر الدراسة جميعها كان عالياً. وتبين أن درجة الاتجاه العام للفساد الإداري كان عالياً، وكان أعلى مستوى اتجاه لعناصر الفساد الإداري استغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، ثم الاتجاه نحو المحسوبية والوساطة والرشوة، فقد كان الاتجاه نحو هذه العناصر عالياً، أما الاتجاه نحو الالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل؛ فقد كان متوسطاً. وفي ما يتعلق بالاتجاه العام لعناصر الدراسة المتعلقة بالفساد المالي؛ فقد كان الاتجاه العام عالياً، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة المتعلقة بالاستفسار عن أكثر عناصر الفساد الإداري والمالي أهمية في تأثيرها على مستوى الاتجاهات العامة لمستوى الفساد لعناصر الدراسة، فقد استطاعت 6 عناصر أساسية، وهي: المحسوبية، والوساطة، والرشوة، والتهرب الجمركي، واستغلال الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، والالتزام بالأنظمة والتعليمات وأخلاقيات العمل، من أن تفسر جزءاً مهماً من التباين في تفسر سبب الاتجاهات العام للنخب الأردنية نحو الفساد بمعدل 67.3%، إلا أن عنصر المحسوبية والوساطة والرشوة استطاع وحده أن يفسر 46.6% من الاتجاه العام نحو الفساد في الأردن؛ مما يعطيه الأهمية الكبرى بالاتجاه نحو تفشي هذا النوع من الفساد الإداري في الأردن، يليه بالأهمية التهرب الجمركي بمعدل 8.8% وعنصر استغلال

الوظيفة العامة لتلبية المصالح الشخصية بمعدل 8.6% من الأهمية النسبية لدرجة التباين الكلي المفسر لسبب وجو الفساد في المؤسسات الأردنية.

وفي نموذج نظري بين دريهر وسيمر (Dreher and Siemer, 2005) تبين وجود علاقة متبادلة بين الفساد والقيود على حساب رأس المال، ويرى الباحثان بأن هذه القيود تستحث مستويات أعلى من الفساد وبالتالي فإن المزيد من الفساد يرتبط بمزيد من القيود على حساب رأس المال. أما ميچول وفيسمان (Miguel & Fisman, 2006) فقد طورا تجربة طبيعية لإنشاء مقياس التفضيل المستخرج للفساد الرسمي ونبعت هذه التجربة من وجود آلاف الدبلوماسيين في مدينة نيويورك (مسئولون حكوميون من 146 دولة في العالم) في بيئة تتمتع فيها الدبلوماسيين بحصانة دبلوماسية ولا يعاقب على الوقوف الخاطئ لسيارته، ويزعم الباحثان بأن مقياسهما للفساد مرتبط مع المقياس الحالي للفساد في البلد الأم، ويرى الباحثان بأن الأعراف الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالفساد يتم تعزيزها بوجود الحصانة الدبلوماسية.

أما دراسة سيرا دانيلا (Serra, 2006) فقد اختبرت تعزيز الدلائل التجريبية السابقة حول محددات الفساد من خلال تنفيذ تحليل الحساسية العالمية المستند إلى التحليل المتطرف لـ (Learner Edward, 1985). وقد استنتجت الباحثة بأن خمسة متغيرات فقط مرتبطة بشكل كلي بالفساد، وهذه المتغيرات تشمل مستوى التطور الاقتصادي، الاضطراب السياسي، الديمقراطية السلسلة، الإرث الاستعماري، والمذهب البروتستانتي.

قام (مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان، 2012) بتنفيذ دراسة بعنوان 'اتجاهات الشباب الاردنيين حول الاصلاح في ظل الربيع العربي' وشملت الفئة العمرية من 18-30 سنة ، ضمن عينة الدراسة التي بلغت 300 شخص من مستويات تعليمية وعمرية وجغرافية مختلفة، وتم اختيار الفئة الشبابية لاجراء الدراسة باعتبارها القوى المحركة للثورات العربية، حيث شاركت أربع قوى رئيسة في الانتفاضات الشعبية التي شهدتها عدة دول عربية في الشهور الأخيرة وهي الحركات الاحتجاجية الشبابية، والأحزاب والقوى السياسية المعارضة، وقوى عمالية ومهنية، وأخيرا قوى ذات جذر طائفي وقبلية، حيث كانت فئة الشباب (خاصة المتعلم والمستخدم لتقنيات الاتصال الحديثة) في مقدمة القوى التي دعت الى انتفاضات شعبية في مواجهة الفساد والاستبداد.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الشباب في عملية التغيير والتنمية ودورهم الأساسي في بنية العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وإلى التعرف على رؤية الشباب الاردني للإصلاح في ظل الربيع العربي واتجاهات الشباب نحو عملية التغيير، إضافة الى نظرتهم لدور وسائل التواصل المجتمعي في الثورات العربية، كذلك رأيهم في دور وسائل الاعلام الحديثة في التواصل بين الشباب بعيدا عن الرقابة وأهمية حرية التعبير، وركزت الدراسة على معرفة المستوى الثقافي والسياسي في أوساط الشباب، ومدى إدماجهم المجتمعي في الحياة السياسية وتعزيز المشاركة السياسية للشباب، وتعميق مفهوم المواطنة لديهم واكتساب قيم المواطنة كالولاء والانتماء للوطن والاعتزاز به، والالتزام بالقوانين ومحاربة الفساد بكافة اشكاله وتعميق أسلوب الحوار الديمقراطي قبول الرأي والرأي الآخر ونبذ التعصب والعنف وكافة أشكال التمييز.

وقد بينت أن الحراك الرئيسي للأردن هو الفقر والبطالة وظاهرة الفساد، وأشارت إلى التدني في مستوى الإيمان بالعمل التطوعي وبالأشطة اللامنهجية لدى العينة. كما بينت النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن 73 بالمئة من الشباب لا يشاركون في الفعاليات والمسيرات التي تجري محليا الى جانب ان وسائل الاتصال المجتمعي لعبت دورا بارزا في تحريك الشباب كما أفاد 67 بالمئة بذلك، مشيرة الى ان الدراسة اظهرت أن مدى رضا الشباب عن عملية الإصلاح وحرية التعبير في الأردن مقبولة الى حد ما.

وفي دراسة (حسني، وليد، 2012)، بعنوان "الشاهد والشهيد الاعلام الاردني في زمن الثورات والحراك" على عينة تكونت من (1611) صحفياً واعلامياً قد أظهرت نتائجاً بأن الموقف من القوانين تأثر بشكل واضح في رأي الصحفيين بالمادة "23" من قانون هيئة مكافحة الفساد، وإن 80 % منهم يؤكدون أنها تضع قيداً على حرية الإعلام، و 78.8 % تدفع الصحفيين لتجنب الكتابة بقضايا الفساد، و 72.2 % يعتقدون أنها تقلل دور الإعلام في مكافحة الفساد، و 70 % واثقون بأنها تضعف من منظومة النزاهة، لكن 50 % يرون أنها تحد من نشر الإشاعات والأخبار الكاذبة. فالنتائج تشير إلى موقف المشاركين من التعديلات الدستورية المتعلقة بحرية الإعلام، فأكثر من 50 % يعتقدون أنه لا تأثير لها على الحريات، و 26.2 % يرون أنها تحد من الحريات الصحفية، و فقط 20.8 % يؤكدون أن لها تأثيراً إيجابياً على واقع الحريات الإعلامية. فيما يبين تقرير حالة الحريات الإعلامية إن الحراك الشعبي وضع حداً للتدخل الحكومي والأمني في

الإعلام بنسبة 65.5 %، وأسهم في تراجع خوف الصحفيين من الملاحقات القانونية بمعدل 67.9 %، ولعب دوراً محدوداً في تراجع الرقابة الذاتية.

ويوضح التقرير الذي أعده مركز حماية وحرية الصحفيين إن 62.7 % من الصحفيين يعتبرون أن الرقابة الذاتية تقلصت بفعل الاحتجاجات، وأن 61.3 % ينظرون إلى أنها أعطت بعض وسائل الإعلام مساحة أكبر لترويج الإشاعات في الأردن. وكشفت مؤشرات خرج بها التقرير عن وجود مفارقة أردنية بامتياز، ففيما أكد استطلاع رأي الصحفيين ورصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام، ودراسة "الشاهد والشهيد.. الإعلام الأردني في زمن الثورات والحركات الاحتجاجية" عن زيادة مساحة الحريات الإعلامية وانتزاع الصحفيين لمكاسب جديدة وقدرتهم على تحدي القبضة الأمنية وملامسة التابوهات التي كانت خطوياً حمراء، أظهرت أن الانتهاكات المنهجية على الصحفيين كانت الرد الحكومي والأمني على تحرك الإعلاميين لممارسة حقهم وحريتهم ورصد ما يجري بالشارع.

ويكشف التقرير، الذي شارك به 500 إعلامي وإعلامية عن أن حالة الحريات الإعلامية رغم التدخل الحكومي في تقدم عن 2010، فقد بلغت نسبة الذين يرون أن الحريات تقدمت بدرجة كبيرة 15.4 %، في حين بلغت في 2010، 4.6 %، وبينت نتائج الاستطلاع حالة المد والجزر على الحريات الإعلامية من 2006 وحتى 2011، ففي حين شهدت تقدماً عام 2006 ليصل معدلها إلى 40 % تراجع 2010 لتصل 18.5 % ثم عاودت الصعود إلى 43.5 % في 2011.

وفي دراسة مسحية أعدها مرصد الإعلام الأردني بمركز القدس للدراسات السياسية حول (الإحتواء الناعم وتأثيره على إستقلالية وسائل الإعلام) في الفترة من (3/28 - 4/12 2012) وشملت عينة مكونة من 504 صحافياً وصحافية من مختلف وسائل الإعلام المقرؤة والمرئية والمسموعة والإلكترونية، الحكومية وشبه الحكومية والخاصة و المراسلين، وقادة الرأي الذين شكلوا ما نسبته 15 % من حجم العينة. وقد هدفت هذه الدراسة للتعرف على أشكال وأساليب الإحتواء الناعم التي تمارسها الحكومات للسيطرة على الصحافة والإعلام ورصد (الجهات الأخرى) التي تمارس شكلاً أو أكثر من أشكال الإحتواء الناعم للسيطرة على الصحافة والإعلام وقياس مدى تأثير أساليب الإحتواء الناعم على حرية وإستقلالية وسائل الإعلام في قضيتين رئيسيتين هما الفساد والحراك الشعبي المطالب بتحقيق إصلاحات سياسية. وتشير نتائج الدراسة أن ما نسبته

82% من العينة يعتقدون أن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم في حين أفاد ما نسبته 84% من قادة الرأي بأن الحكومات تمارس أساليب الإحتواء الناعم. ويلاحظ ارتفاع النسبة بشكل طفيف بين قادة الرأي بإعتبار أنهم الهدف الأول للحكومات في محاولة كسب تأييدهم ومنع انتقاداتهم للسياسات الحكومية بالنظر لقدرتهم الكبيرة على التأثير في الرأي العام.

أظهرت النتائج إرتفاع نسبة الصحفيين الذين يعتقدون بممارسة الحكومات لأسلوب الإحتواء الناعم للسيطرة على الصحافة وهذا أيضاً ما أثبتته نتائج الدراستين السابقتين لعام 2011 حيث بلغت النسبة 86% في حين بلغت النسبة 70% في الدراسة الأولى التي أجريت عام 2009. وحول أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تستخدمها الحكومات للسيطرة على الصحفيين ووسائل الإعلام، تظهر الدراسة ان الهبات المالية والهدايا أحتلت المرتبة الأولى وبنسبة 70%، تلاها تسهيل الخدمات والاجراءات في المؤسسات الرسمية وبنسبة 42%، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي والدعوة الدائمة لحضور اللقاءات الرسمية الهامة ومرافقة المسؤولين في السفر وبنسبة 36%، ثم توفير المعلومات بسهولة ويسر بخلاف السائد وبنسبة 28% وأخيراً الإعفاءات الجمركية أو العلاج أو التعليم المجاني وبنسبة 21% وقال 35% من افراد العينة أنهم تعرضوا لشكل من أشكال الإحتواء الناعم خلال ممارستهم لعملهم الصحفي، فيما كانت النسبة مرتفعة بين قادة الرأي وبلغت 42%. وكانت الهبات المالية والهدايا هي أكثر أشكال الإحتواء الناعم التي تعرض لها الصحفيون من قبل الحكومات، وبنسبة بلغت 72% بين قادة الرأي و62% بين الصحفيين، ثم التعيين في منصب حكومي أو شبه حكومي وبنسبة بلغت 22% بين قادة الرأي و32% بين الصحفيين، ثم تسهيل الخدمات والإجراءات في المؤسسات الرسمية، وتوفير المعلومات بسهولة ويسر، وأخيراً الإعفاءات الجمركية أو العلاج والتعليم المجاني. كما أحتل رجال الأعمال المرتبة الأولى الجهات الأخرى (غير الحكومة) التي تمارس أساليب الإحتواء الناعم على الصحفيين وبنسبة بلغت 69%، ثم الأجهزة الأمنية بنسبة 50%، ثم الشخصيات المتنفذة وبنسبة 32.2%، تلاها مؤسسات المجتمع المدني بنسبة بلغت 31%، والأحزاب السياسية بنسبة بلغت 27%، ثم أعضاء مجلس النواب والأعيان بنسبة 19%، ثم شيوخ ووجهاء العشائر بنسبة بلغت 12.4%، ثم جهات خارجية وسفارات بنسبة بلغت 2.2% ثم الديوان الملكي بنسبة بلغت 1.6%.

المنهجية

أداة الدراسة:

تم استخدام الأداة التي طورها (البداينة، 2010) والتي استخدمها الشمري بدراسة مدركات الفساد الإداري في المجتمع السعودي. واعتمدت أداة الدراسة في بنائها على الدراسات السابقة والمقاييس الدولية في قياس الفساد، وقد تم تطوير بعض المقاييس لتناسب مع طبيعة الدراسة على مجتمع الحراك الشعبي الأردني بالإضافة بعض الفقرات وتعديل بعض فقرات المقياس. وتكون المقياس من جزء خاص في البيانات الديموغرافية للمستجيب، وتتدرج الإجابة على فقرات الاستبانة على مقياس من (صفر) إلى (10)، حيث (صفر) الأقل مساهمة و(10) الأكثر مساهمة، على الشكل التالي:

0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10

ويطلب من المستجيب وضع الرقم الذي يعبر عن رأيه لكل بند من بنود الاستبانة، وبشكل مفصل تكونت أداة الدراسة من الأجزاء التالية:

بيانات ديموغرافية (شخصية): وهي بيانات عن المبحوثين متعلقة بنوع القطاع الذي يعملون فيه، والمحافظة، والنوع الاجتماعي، والعمر، والدرجة الوظيفية، والتعليم، والعمل. وهي بيانات تفيد التعرف على خصائص الحراك الشعبي الأردني.

مقياس انتشار الفساد الحكومي. ويتكون هذا المقياس من (10) فقرات والسؤال الرئيسي فيه هو مدى انتشار الفساد ضمن (10) أشكال في المؤسسات الحكومية من مثل: اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية، واتخاذ القرارات لخدمة الوسطة والمحسوبية والمحاباة والجهوية الخ. ويحدد فيه المستجيب مدى انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية.

الصدق:

تتضمن هذه الخطوة عرض لاختبارات الصدق والثبات التي تم إجراؤها على عينة الصدق والثبات:

أ. الصدق: تم التحقق من صدق أداة الدراسة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين:

اجماع (90%) من المحكمين على جميع فقرات الاستبانة.

ثانياً: صدق البناء:

تم اضافة مقياس رضا المشاركين لغايات اختبارات الصدق، حيث تم حساب معاملات الارتباط بين رضا المشاركين مع مدركات انتشار اشكال الفساد في المؤسسات الحكومية. وقد كان متوقعا أن تكون العلاقة سلبية ($\alpha=0.000$ ، $\alpha=0.0163$ -وهذا يدل على صدق المقياس).

الاثبات:

تم التحقق من ثبات المقياس باستخدام كرونباخ الفا (Cronbach's Alpha) وذلك للتحقق من الاتساق الداخلي للاختبار، وتم حساب معامل الثبات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS/20 وكانت الفا (0.912)

اجراءات الدراسة

بعد أن أصبحت أداة الدراسة جاهزة للتطبيق، تم اختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة من المشاركين في الحراك الشعبي الاردني في (12) محافظة هي جميع المحافظات الأردنية، وباستخدام العينة القصدية تم توزيع الاستبانات على عينة الدراسة من أحزاب سياسية، وحركات شبابية وتجمعات نقابية، وحملات وطنية، وأفراد مستقلين بشكل مباشر (باليد)، وقد تتطلب الامر التنسيق المسبق مع القيادات والمسؤولين في الحراك لتوزيع الاستبانات، والالتقاء مباشرة مع أفراد الحراك لشرح الغرض من الاستبانة، والهدف من الدراسة والتأكيد على أنها لغايات البحث العلمي فقط. وقد تم استلام الاستجابات مباشرة في بعض الأحيان وتتطلب الامر احيانا الرجوع مرة أخرى في فترة لاحقة لجمع الاستبانات. وقد واجهت الدراسة بعض الصعوبات تمثلت في رفض البعض تعبئة الاستبانة، وعدم اعادة الاستبانة من قبل البعض الآخر والتخوف من إبداء الرأي بخصوص بعض الاسئلة. وقد استغرقت عملية توزيع الاستبانات وجمعها حوالي شهرين.

خصائص العينة

كانت غالبية المشاركين من الذكور (78%) ويمتوسط عمر (40) سنة، وجامعيون (51%)، وبلا عمل (15%) وانهم ينتمون لتيار الاصلاح (30%)، منهم (16%) حزيون و(17%) وسطيون. الانتشار الجغرافي. حيث يوجد حراك في كل محافظة ومدنية وقرية وبادية ، حتى ضمن العشيرة الواحدة مثل: حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، التجمع الشعبي للاصلاح، حراك حي الطفيلة، تجمع جبل عجلون، الحراك الوطني للاصلاح، الحراك الشرکسي، وغيرها من الحركات والتجمعات والائتلافات.

عرض النتائج والمناقشته والتوصيات

السؤال الأول: ما هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي الأردني؟
القطاع

تبين أن عدد المشاركين الكلي (821)، استجاب منهم (795)، حيث بلغ عدد المشاركين من القطاع الحكومي (352) بنسبة (44.3) %، ومن القطاع الخاص (257) بنسبة (32.3) % ومن المجتمع المدني (186) بنسبة (23.4) %.

الاقليم

أما وفق الاقليم فكانت بنسبة 25% من كل اقليم تقريبا. أما عن توزيع المشاركين في الحراك وفق المحافظة، تبين أن البلقاء كانت النسبة الأعلى تليها الطفيلة ثم معان والعقبة، أما النسبة الأقل فكانت الزرقاء، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (3).

الجدول رقم (3)

توزيع أفراد عينة الدراسة

الاقليم	المحافظة	العدد	%	النسبة
اقليم الوسط	عمان	61	7.4%	34%
	الزرقاء	41	5.0%	
	البلقاء	101	12.3%	
	مادبا	76	9.3%	
اقليم الشمال	اريد	52	6.3%	30.4%
	عجلون	80	9.7%	
	المفرق	49	6.1%	
	جرش	68	8.3%	

اقلية الجنوب	الكرك	48	5.8%	35.6%
	الطفيلة	89	10.8%	
	معان	78	9.5%	
	العقبة	78	9.5%	
المجموع		821	100%	100%

النوع الاجتماعي والعمر

وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي للمشاركين في الحراك الشعبي، كان عدد الذكور (631) بنسبة (77.7%) مقارنة مع عدد الاناث الذي بلغ (181) وشكل ما نسبته (22.3)%. اما متوسط العمر فقد كان 39.7 سنة بانحراف معياري 11.6.

الدرجة الوظيفية

أما فيما يتعلق بالدرجة الوظيفية للمشاركين موزعة ما بين الدرجة التاسعة والدرجة الأولى، وهناك نسبة غير عاملة (15.4%) أو ممن يعملوا بمهن لا توجد فيها درجات ادارية. كانت نسبة الدرجة الرابعة حوالي 34% والثالثة 16%، والولى 13%، والثانية 12%.

التعليم

وفي توزيع المشاركين بالحراك وفق التعليم ضمن 6 فئات أساسية فقد جاء حملة الشهادة الجامعية أكثر من النصف بقليل (51%)، فالدبلوم 17%، والدراسات العليا 14%.

الدخل والعمل

كان متوسط الدخل 514 دينار وبانحراف معياري 311 دينار. كانت نسبة العاطلين عن العمل 15% والعمل المهني 29% والعمل الاداري 43%.

نوع الحراك

وفيما يتعلق بنوع الحراك الذي شارك به الشخص، فقد تبين أن حراك الاصلاح قد شكل النسبة الأعلى يليه حراك الشباب، وهناك أكثر من الربع لا ينتمون لحراك معين، وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (4).

الجدول رقم (4)

توزيع المشاركين وفق نوع الحراك

النسبة العامة	النسبة الفعلية	التكرار	نوع الحراك
%6.0	%6.8	49	الاحرار
%26.1	%29.7	214	الاصلاح
%10.8	%12.4	89	الشباب
%2.7	%3.1	22	المعارضة
%8.0	%9.2	66	الاسلاميون
%2.3	%2.6	19	اليساريون
%5.6	%6.4	46	بصفة شخصية
%23.6	%26.9	194	لم اشارك
%2.6	%2.9	21	أخرى
%87.7	%100	720	المجموع
%12.3		101	الفاقد
%100		821	المجموع

الانتماء الحزبي

وفي اجابة المشاركين حول طبيعة الانتماء لحزب أو تنظيم شبابي أو تجمع نقابي،... الخ، فقد تبين أن حوالي أكثر من النصف بقليل ينتمون إلى تنظيمات حزبية، وإن أقل من النصف بقليل لا ينتمون إلى تنظيمات حزبية أو شبابية أو نقابية وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (5)، في حين ينتمي للأحزاب حوالي سدس المشاركين فقط.

الجدول رقم (5)

توزيع المشاركين وفق الانتماء

الانتماء	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
حزب	125	%16.1	%15.2
تنظيم شبابي	88	%11.3	%10.7
تجمع نقابي	70	%9.0	%8.5
مستقل	142	%18.3	%17.3
لا انتمي	352	%45.3	%43
المجموع	777	%100	94.8
الفاقد	43		%5.2
المجموع	821		%100

التفضيل الحزبي

أما فيما يتعلق بالتفضيل الحزبي لدى المشاركين فقد تبين أن حوالي نصف المشاركين قد وصفوا أنفسهم بالمستقلين، وأن حوالي ربع العينة اسلاميون، وحوالي سدس المشاركين وصفوا أنفسهم بالوسطيين، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6)

توزيع المشاركين وفق التفضيل الحزبي

التفضيل الحزبي	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
وسطي	114	%17.5	%13.9
يميني	10	%1.5	%1.2
اسلامي	144	%22.1	%17.5
مستقل	332	%50.8	%40.4
ليبرالي	10	%1.5	%1.2
يساري	43	%6.6	%5.2
المجموع	653	%100	%79.5
الفاقد	168		%20.5
المجموع	821		%100

المشاركة السابقة في الحراك

أما عن مشاركة الحراك الحالي في حراك عام 1989 فقد تبين أن حوالي ربع المشاركين قد شاركوا في حراك 1989. أما عن المشاركة في حراك عام 1996 فقد تبين أن خمس العينة تقريباً قد شاركوا عام 1996.

أسباب المشاركة (سؤال مفتوح)

وعن أسباب المشاركة بالحراك فقد تبين وجود (10) أسباب رئيسية للمشاركة وجاء الاصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد بكافة أشكاله من أهم الأسباب، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7)
أسباب المشاركة في الحراك

الاسباب	التكرار	النسبة الفعلية	النسبة العامة
الاصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي	98	%17.9	%11.9
تغيير النهج السياسي والاقتصادي	42	%7.7	%5.1
مكافحة الفساد بكافة اشكاله	92	%16.8	%11.2
تحسين مستوى المعيشة وعدم رفع الاسعار	39	%7.1	%4.7
المطالبة بالعدالة والديمقراطية والحرية	43	%7.8	%5.2
مكافحة الفاسدين	67	%12.2	%8.1
وقف نهب ثروات الوطن والخصخصة	40	%7.3	%4.8
توفير فرص عمل	39	%7.1	%4.7
المطالبة بانتخابات نزيهة	42	%7.7	%5.1
الشعور بالظلم والإجحاف والاستبداد	43	%7.8	%5.3
المجموع	545	%100	%66.4
الفاقد	276		%33.6
المجموع	821		%100

السؤال الثاني: ما أثر هي الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للحراك الشعبي الأردني في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية؟

ما مدى انتشار أشكال الفساد في المؤسسات الحكومية؟

يظهر الجدول التالي مدى انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية على مقياس من (0) إلى (10) حيث يشير الرقم صفر إلى عدم انتشار الفساد والرقم 10 انتشار كبير للفساد. وقد تبين أن هناك ادراك ان جميع اشكال الفساد منتشرة في المؤسسات الحكومية، وبمتوسط اعلى من 5 درجات. اما أعلى المتوسطات فكان اتخاذ القرارات بالواسطة والمحسوبية تلا ذلك المحاباة

والجهوية ثم اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية وجاء بعدها التحايل على القوانين ثم استخدام الوظيفة للتعد على المال العام، وبانحرافات معيارية (2.1، 2.2، 2.3، 2.3، 2.5) على التوالي، أما أقل المتوسطات فكانت التزوير في المستندات الرسمية تلاها تعاطي الرشوة ثم التبرج من أعما الوظيفة وجاء بعدها تسخير الموظفين لأعمال شخصية ثم اساءة المعاملة باسم الوظيفة، وبانحرافات معيارية (2.5، 2.5، 2.4، 2.3، 2.3) مرتبة على التوالي.

الجدول رقم (8)

المتوسطات والانحرافات المعيارية لبنود انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	العدد	
3	2.38218	7.5641	757	اتخاذ القرارات لمنفعة شخصية
1	2.12308	7.8598	756	اتخاذ القرارات للواسطة والمحسوبية
2	2.21037	7.7474	756	المحاباة والجهوية
10	2.53545	6.1432	747	التزوير في المستندات
8	2.43133	6.8154	753	التبرج من الوظيفة
9	2.55232	6.7373	750	تعاطي الرشوة
5	2.36883	7.0066	755	استخدام الوظيفة للتعد على المال العام
7	2.31325	6.8499	753	تسخير الموظفين لأعمال شخصية
6	2.39219	6.9137	753	اساءة المعاملة باسم الوظيفة
4	2.51432	7.0027	753	التحايل على القوانين
	25.68297	76.6560	718	الاجمالي

الجدول رقم (9)

تحليل الانحدار لفحص أثر الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في مدركات الفساد في المؤسسات الحكومية.

المقياس	المصدر	مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig
مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية	بين المجموعات	11270.774	13	866.983	2.823	0.001
	داخل المجموعات	247815.084	807	307.082		
	الاجمالي	259085.858	820			

يظهر الجدول اعلاه وجود أثر ذا دلالة احصائية لمتغيرات الخصائص الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمشاركين في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ($F=2.823$, $\alpha=.001$). ويبين الجدول رقم 10 معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (10)

معاملات الانحدار لمتغيرات الدراسة في مدركات الفساد في المؤسسات الحكومية

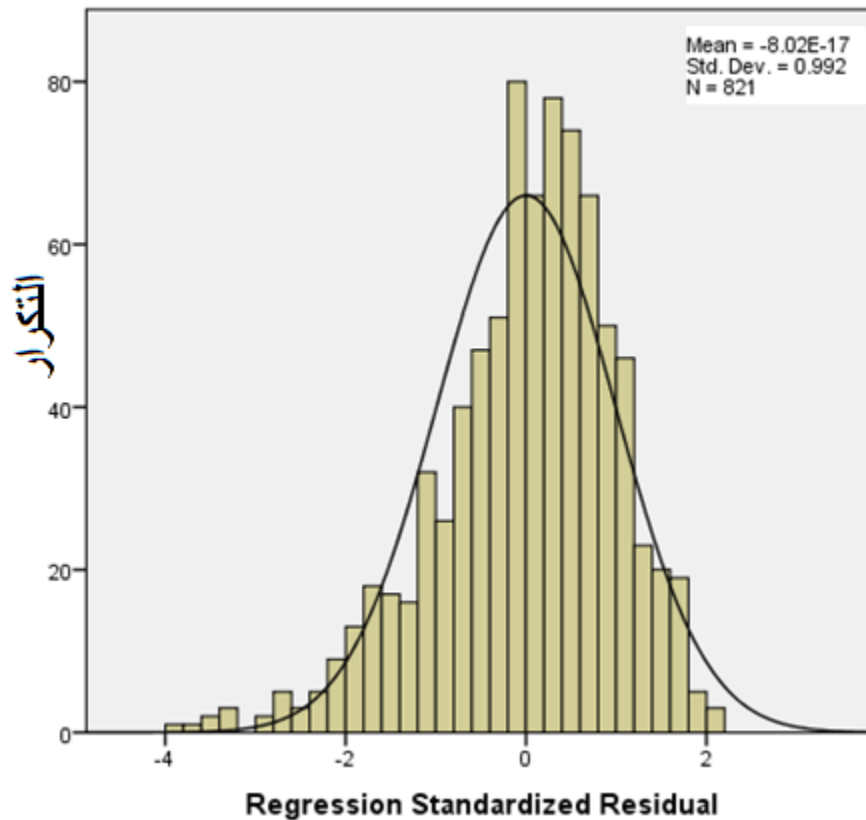
Part	Correlations		Sig.	T	Standardized Coefficients		Unstandardized Coefficients		Model
	Partial	Zero-order			Beta	Std. Error	B		
			.000	9.096		7.561	68.773		(Constant)
.013	.014	.025	.701	.384	.015	.899	.345		القطاع
.082	.084	.045	.017	2.384	.089	.189	.451		المحافظة
-.039	-.040	-.049	.261	-1.126	-.040	1.534	-1.727		النوع الاجتماعي
.005	.005	.004	.883	.147	.006	.060	.009		العمر
.016	.016	.006	.650	.454	.016	.666	.302		التعليم
.068	.069	.034	.048	1.978	.074	.634	1.254		العمل
-.075	-.076	-.058	.030	-2.179	-.083	.650	-1.417		الدخل
-.080	-.082	-.065	.020	-2.331	-.086	.003	-.006		عدد السنوية

.045	.046	.092	.194	1.299	.054	.035	.045	تقديم رشوة
-.022	-.022	-.034	.531	-.627	-.022	1.555	-.975	الانتماء الحزبي
-.073	-.074	-.097	.034	-2.120	-.078	.442	-.938	مكافحة الفساد
.067	.068	.052	.052	1.948	.068	1.470	2.865	المشاركات الشهرية

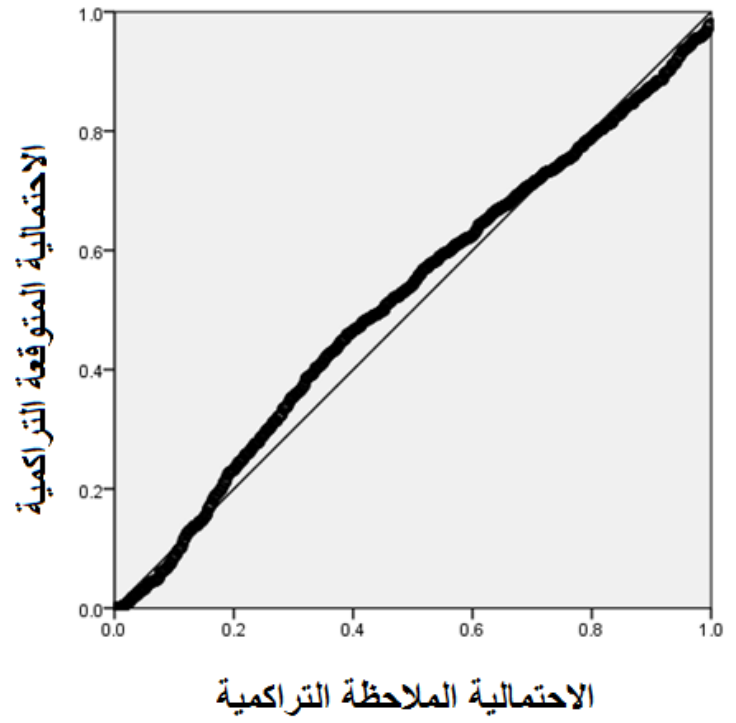
ويلا

حظ من معاملات الانحدار المعيارية أن المتغيرات الأكثر تأثيرا في مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية والتي كانت ذات دلالة احصائية هي المحافظة، والعمل، والدخل، وعدد المشاركات السنوية في الحراك، ومكافحة الفساد، وعدد المشاركات الشهرية.

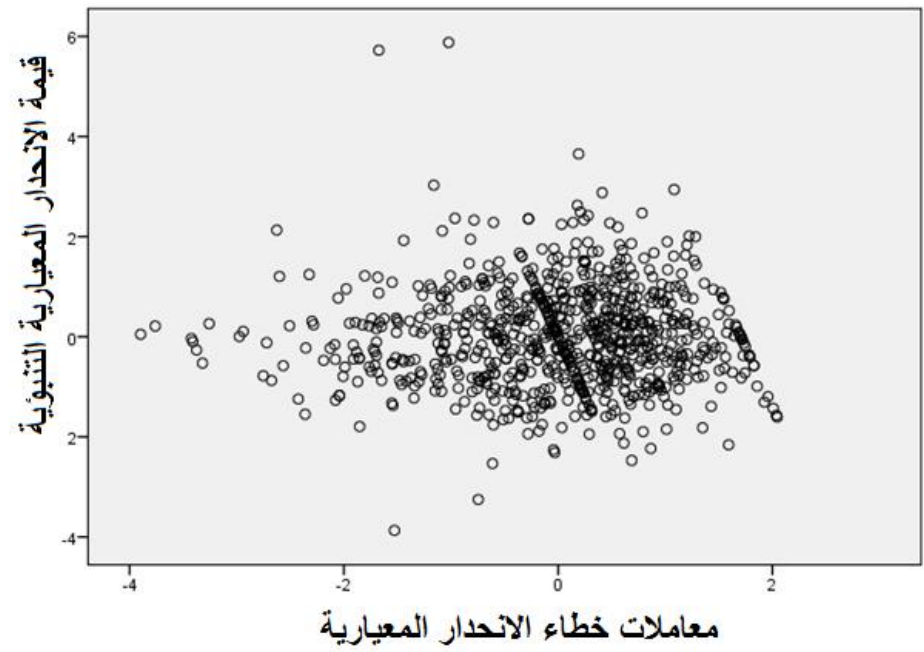
كما وتظهر الاشكال التالية التوزيع المعياري للخطأ والتوزيع الاحتمالي



شكل (1) توزيع الخطأ المعياري للانحدار لمتغير مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية



شكل (2) التوزيع الاحتمالي الطبيعي للخطأ المعياري للانحدار لمتغير مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية



شكل (3) التوزيع بالانتشار لمعاملات للانحدار المعيارية لمتغير مدركات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية

كانت خصائص المشاركين في الحراك على النحو التالي: غالبية المشاركين من الذكور (78%) وبمتوسط عمر (40) سنة، وجامعيون (51%)، وبلا عمل (15%) وانهم ينتمون لتيار الاصلاح (30%)، منهم (16%) حزيون و(17%) وسطيون. ويوجد حراك في كل محافظة ومدنية وقرية وبادية ، حتى ضمن العشيرة الواحدة مثل: حراك شباب معان، حراك الشوبك، حراك الخلايلة، حراك ساكب، حراك الدعجة، حراك المعلمين، التجمع الشعبي للاصلاح، حراك حي الطفيلة، تجمع جبل عجلون، الحراك الوطني للاصلاح، الحراك الشرکسي، وغيرها من الحركات والتجمعات والائتلافات. وكانت أهداف الحراك محاربة الفساد ومحاكمة الفاسدين وتعديل التشريعات وسن قانون انتخاب يمثل كافة الشرائح والطبقات تمثيلا نسبياً، والسعي نحو الاصلاح الشامل، واستعادة حقوق الشعب، وقف نهب ثروات الوطن، وضد رفع الاسعار والمشتقات النفطية والتأكيد على أن الشعب مصدر السلطات. ويمتاز الحراك بعدم وجود اطار موحد أو قيادة عليا تنسيقية، مع أن هناك تواصل واتصال بين المنتمين لهذه الحركات، فكل حراك (حزبي، أو شبابي، أو اصلاحي، أو نقابي، له استقلالية خاصة به.و يتم الاحتجاج والتظاهر كل يوم جمعة بعد صلاة الظهر تحديداً ورفع الشعارات والهتافات في كافة المحافظات، وفي بعض الأحيان يتم عمل اعتصامات ومظاهرات ليلية. والملفت مشاركات أفراد من القطاع العسكري والأمني المتقاعد في الحركات الشعبية ضمن تيار المتقاعدين العسكريين. لقد استخدم الامن العام عقيدة جديدة ومناسبة في التعامل مع الحراك الشعبي تمثلت بسياسة الأمن الناعم مع المتظاهرين والمحتجين. ويتم التواصل والتفاعل بين أفراد الحراك، والدعوة لتنفيذ الاعتصامات والاحتجاجات، ورفع الشعارات عبر شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك (Face Book) وتويتر (Twitter) ولقد ظهرت أساليب أمنية تقليدية في التعامل مع الحراك الشعبي منها: شيطنة الحراك، وايجاد مجموعات مضادة بعناوين وطنية مثل الولاء والانتماء.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة بين متغيرات للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومدرجات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ($R=0.209$) كما أثر للخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مدرجات انتشار الفساد في المؤسسات الحكومية ($F=2.8, \alpha=0.001$).

ويمكن تفسير هذه النتيجة بردها إلى وجود شرائح شابة من العاطلين عن العمل والمتعلمين ممن يرزحون تحت الفقر والبطالة والتهميش، وهم واقعون تحت العديد من المخاطر الاجتماعية، والضغط المجتمعية، هذا بالإضافة إلى السياسات الحكومية التقليدية في التعامل مع الازمة الاقتصادية، والمستندة على رفع الاسعار والتضييق على الحريات وتراجع الاصلاح. ومن المتوقع عودة الحراك الشعبي بقوة أكبر بعد فترة كمون نتيجة المتغيرات الاقليمية وخاصة في مصر وسوريا.

المراجع

- الصرايرة، رياض. (2010). الفساد الإداري والمالي من وجهة نظر النخب الأردنية. الأردن: رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة.
- الشمري، نامي بن خلف. (2010). مدركات العاملين في القطاع العام والخاص نحو الفساد الإداري في السعودية. المملكة الأردنية الهاشمية: رسالة دكتوراه غير منشورة: جامعة مؤتة.
- القحطاني، سالم بن سعيد والشمري عبدالرحمن بن عبدالله. (1999). اتجاهات الموظفين نحو بعض الظواهر السلبية في أجهزة القطاع العام الإدارية بالمملكة العربية السعودية. الرياض: كلية العلوم الإداري: قسم الإدارة العامة: جامعة الملك سعود.
- البداينة، ذياب؛ الساكت، ميساء. (2010) فحص فروض نظرية النشاط الرتيب على سلوك الغش في الامتحانات الجامعية، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات. الأردن. المجلد 25، العدد 5، ص ص 183-218.
- تقرير باروميتر الفساد العالمي، (2011).
- تقرير مركز الشفافية الأردني، (2012).
- حسني، وليد. (2012). الشاهد والشهيد الاعلام الاردني في زمن الثورات والحراك.
- مركز عدالة لدراسات حقوق الانسان، (2012). اتجاهات الشباب الاردني في ظل الربيع العربي، عمان، الأردن.
- وكالة جراسا نيوز، 2011/11/29. متوفر عبر الرابط: www.gerasanews.com

المراجع الأجنبية

- Al-badayneh, D. (2010). Human Development, Peace, Corruption, and Terrorism in the Arab World. Paper was presented at the 1st International Symposium on Terrorism and Transnational Crime, November 13-15, 2009, Antalya, Turkey
- Dreher, A., & Thomas H. (2005). "The Economic co of Corruption: A Survey and New Evidence", available at SSRN: <http://ssrn.com/abstract=734184>.
- Serra, D. (2006). "Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis", Journal of Public choice, 126:225-256.
- Oxford dictionary, 2006. <http://oxforddictionaries.com/definition/corruption> Opportunism, corruption and the multinational firm's mode of entry Stéphane Straub
- Fisman, R., & Edward M. (2006). "Cultures of corruption: Evidence from Diplomatic parking tickets", Bureau of Research and Economic Analysis (BREAD), working Paper, No.122.
- Serra, Danila. (2006). "Empirical Determinants of Corruption: A Sensitivity Analysis", Journal of Public Choice, 126:22-256>